

برنامج راصد لمراقبة البرلمان التقرير الأسبوعي الأول لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية 2014/11/8

لعل من أبرز ما شهدته أعمال مجلس النواب في الأسبوع الأول من أعمال الدورة العادية الثانية انجاز استحقاق انتخاب مكتب المجلس الدائم المكون من الرئيس والنائب الأول والثاني والمساعدان وكذلك تشكيل لجنة الرد على خطبة العرش السامي.

ورغم أن المجلس شهد على مدى الأسبوع الأول اتصالات بين مختلف مكونات المجلس حول اللجان النيابية الدائمة البالغ عددها 20 لجنة، يستحق مع بداية الدورة انتخاب اعضائها وانتخاب رؤساءها ومقرريها في محاولة للوصول إلى تفاهات وتوافقات بعيدا عن صناديق الاقتراع بيد أن الجهود التي بذلت بهذا الخصوص تبدو مخالفة لأحكام النظام الداخلي في الفقرة الأولى من المادة 61 منه التي تنص «تتألف اللجنة الدائمة من احد عشر عضوا حدا أعلى وخمسة اعضاء حدا أدنى، يتم التوافق على تشكيلها وفقا لما يقرره المكتب التنفيذي على أساس التمثيل النسبي للكتل».

إن المخالفة تتمثل وفقا لنص الفقرة المشار إليها بأن يتم ابتداءً تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس والذي بدوره يقرر أساس التمثيل النسبي للكتل على قاعدة التوافق، لكن حتى تاريخه لم يتم تشكيل المكتب التنفيذي الذي يتألف «من أعضاء المكتب الدائم ورؤساء الكتل النيابية أو من يمثلها وممثل عن المستقلين إن وجدوا».

إن المجلس في دورته العادية الثانية مقبل على مناقشة حزمة من التشريعات الهامة التي تمس قطاعات عريضة من المواطنين وخصوصا المتعلقة بالطاقة، والاستثمار، وإنجاز قانون ضريبة الدخل وقانون الأحزاب، وقانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية وغيرها.

لقد شهد مطلع الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر قيام العديد من النواب فور انطلاق أعمال الدورة بتوجيه الأسئلة للحكومة.

ويرى «راسد» أنه يتوجب على المجلس أن يولي الجانب الرقابي الأهمية القصوى في أعماله، ولعل اعتماد المكتب الدائم مبدأ عقد ثلاث جلسات اسبوعيا يخصص إحداها للأعمال الرقابية سيفتح أمام المجلس الفرصة الكافية للقيام بالدور الرقابي المنوط به شريطة الالتزام بذلك المبدأ.

ويدعو «راسد» مجلس النواب الى اختيار آلية محددة في التعامل مع بند ما يستجد من اعمال عند إدراجه على جدول اعمال الجلسة بحيث يتم تحديد عدد النواب المتحدثين في هذا البند وعدم ترك الأمر مطلقا كما هو الحال والاعتماد الى الاعراف والتقاليد البرلمانية التي رسختها المجالس المتعاقبة والتي كان يتم خلالها تحديد عدد من النواب المتحدثين في هذا البند يمثلون جميع الكتل والمستقلين مع الأخذ بالاعتبار أن ما يتحدثون به أمر طارئ ومستجد يستوجب البحث، وكذلك وجوب انتظام ادراج هذا البند على جدول أعمال جلسات المجلس اضافة إلى وجوب إلزام الحكومة بالرد أو التعليق على ما يثار من مواضيع حيث نرى في كثير من الأحيان إحجام وزراء عن الرد على ملاحظات النواب.

كما يدعو « راسد » إلى التزام بمبدأ نشر أسماء النواب المتغيبين عن الجلسات سواءً بعذر أو بدون عذر أولا بأول، ومعالجة أية اختلالات قد تنشأ مستقبلا قد تؤثر سلبا على انسيابية انعقاد الجلسات من خلال التأثير على النصاب القانوني للجلسات، وعدم التردد بتطبيق المواد العقابية التي أقرها النظام الداخلي ضد النواب الذين يخالفون النظام الداخلي.